Vol. 2, No. 1, pp. 462-472 | 2024
CFORSJ Procedia

الشرطة وحقوق الإنسان في ضوء التشريعات الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة

POLICE AND HUMAN RIGHTS IN LIGHT OF NATIONAL LEGISLATION FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

[i] *Abdulrahman Ebraheim Alblooshi

[i] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: Abdulrahman.ebrahiem@gmail.com

ABSTRACT

This research paper explores the commitment of the United Arab Emirates (UAE) to human rights, tracing its origins from the nation's constitution, cultural heritage, and legislative framework. The UAE has embraced principles of equality, justice, and respect for human rights, aligning with the Universal Declaration of Human Rights. The paper addresses the definition of human rights, their significance, and the characteristics that define them. It highlights the UAE's efforts to incorporate international human rights agreements into its domestic legislation and the proactive role of the Ministry of Interior in promoting and protecting these rights. By analyzing the challenges and achievements in the UAE's human rights landscape, the study aims to raise awareness of the importance of human rights and encourage best practices in law enforcement. The findings indicate that the UAE ranks highly in global happiness and rule of law indices, reflecting its effective application of human rights principles. The research concludes with recommendations for enhancing awareness and cooperation in the field of human rights, emphasizing the need for continuous improvement and engagement with various stakeholders.

Keywords: *Human Rights, Equality, Justice, Tolerance, UAE (United Arab Emirates), Ministry of Interior*

© The Author(s) (2024). Published by USIM Press on behalf of the Centre of Research for Fiqh Forensics and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact usimpress@usim.edu.my.

ملخص

تستكشف هذه الورقة البحثية التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بحقوق الإنسان، متتبعة أصوله من الدستور الوطني، التراث الثقافي، والإطار التشريعي. لقد اعتنقت الإمارات مبادئ المساواة، العدالة، واحترام حقوق الإنسان، متماشية مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تتناول الورقة تعريف حقوق الإنسان، أهميتها، والخصائص التي تحددها. كما تبرز جهود الإمارات في دمج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ضمن تشريعاتها المحلية والدور الفعال لوزارة الداخلية في تعزيز وحماية هذه الحقوق. من خلال تحليل التحديات والإنجازات في مجال حقوق الإنسان في الإمارات، تهدف الدراسة إلى رفع الوعي بأهمية حقوق الإنسان وتشجيع أفضل الممارسات في إنفاذ القانون. تشير النتائج إلى أن الإمارات تحتل مرتبة عالية في مؤشرات السعادة العالمية ومؤشر سيادة القانون، مما يعكس تطبيقها الفعال لمبادئ حقوق الإنسان. تختتم الدراسة بتوصيات لتعزيز الوعي والتعاون في مجال حقوق الإنسان، مع التأكيد على ضرورة التحسين المستمر والانخراط مع مختلف أصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحية: *حقوق الإنسان، المساواة، العدالة، التسامح، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية*

مقدمة

تبنت دولة الإمارات منذ نشأتها مبادئ المساواة و العدل واحترام حقوق الإنسان، مستمدة ذلك من دستورها ومن تراثها الثقافي ومنظومتها التشريعية، وتماشياً مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. تمتلك الدولة سجلا حافلا بالإنجازات في ملف حقوق الإنسان عززته بتجاربها و تحرص دائما دولة الإمارات على تأسيس مجتمع متسامح ومتعدد الثقافات يعيش فيه الأفراد من جميع أنحاء العالم في استقرار وسلام على اختلاف طوائفهم. حقوق الإنسان هي الحقوق المكتسبة لكل إنسان على وجه الأرض بلا تحيز أو تمييز، وبغض النظر عن عرقه، أو جنسيته، أو لغته، أو دينه، وبذلك يحق لكل فرد في العالم بأن يتمتع بالحقوق الخاصة به دون أي مساس بها بما يضمن له العيش بكرامة ومساواة وتتمثل حقوق الإنسان في مجالات عديدة كـ حرية المعتقد وحرية الرأي العام وحرية الرأي والتعبير، والحماية من الاستعباد والتعذيب، حق الحياة، حق العمل، حق الحماية والمحافظة على الحالة الاجتماعية والمتمثلة في الحصول على المنافع الخاصة بالأفراد.

تسعى دائما دولة الامارات العربية المتحدة إلى تعزيز مبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان والتسامح والدعم الدائم للعمل الانساني عن طريق إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التسامح والتعايش وتعطي الدولة الأولوية القصوى لجميع القيم والأمور التي تخص حقوق الإنسان وضمنت ذلك في دستورها وتشريعاتها الداخلية إلى ان أصبحت الدولة مقصدا لجميع أنحاء العالم للعيش في مجتمع متسامح ومنفتح على مختلف الثقافات. تعتبر دولة

الامارات من الدول المتقدمة في مجال حقوق الانسان وذلك من خلال احترامها في بداية الامر لحقوق الانسان ومن ثم لتطبيقها الواقعي لهذه الحقوق من خلال ارساء نصوص قانونية في دستورها وقوانينها الداخلية لحماية هذه الحقوق، وتحرص وزارة الداخلية والاجهزة الشرطية جاهدة على تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الانسان ومتابعة وتنفيذ الخطط المتعلقة بها، وتحرص الدولة من خلال وزارة الداخلية على الاسترشاد بالمبادئ والتوصيات الخاصة الصادرة عن المنظمات والوكالات المتخصصة بحقوق الانسان، كما تلتزم وزارة الداخلية على نشر وتنمية الوعي بأسس ومبادئ احترام حقوق الانسان وصون حرياته الاساسية وحقوق وكرامة الانسان المستمدة من قيم وتعاليم ديننا الحنيف والارتقاء بالعمل الشرطي وصولاً لأفضل الممارسات الإنسانية في التعامل مع أفراد المجتمع دون تمييز بين فئاته.

تساؤلات البحث

1. ما المقصود بحقوق الانسان و ما هي مصادرها ؟
2. ما هي اهمية حقوق الانسان و خصائصه ؟
3. هل قامت دولة الامارات بتضمين نصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان في تشريعاتها الداخلية؟
4. ما هو دور دولة الامارات و وزارة الداخلية فيما يتعلق بحقوق الانسان ؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى ابراز الأهداف الآتية:

1. إبراز أهمية دور دولة الامارات في مجال حقوق الانسان بشكل عام و دور وزارة الداخلية بشكل خاص.
2. دراسة حالة حقوق الانسان في دولة الامارات و تحديد التحديات و الإنجازات.
3. رفع مستوى الوعي حول أهمية حقوق الانسان و مبادئها الأساسية.

المقصود بحقوق الانسان ؟

لا يوجد تعريف محدد لحقوق الانسان حيث يختلف مفهومها من مجتمع الى اخر لكن اغلب المجتمعات تتفق على العديد من الحقوق مثل الحياة و الصحة و التعليم و الحقوق الاجتماعية .

و اما على المستوى الدولي فقد اتفق اغلب الباحثون الدوليون على ان حقوق الانسان هي الحقوق التي يتمتع بها الانسان بوصفه انساناً ، حيث نجد ان سند هذا الكلام هي المادة الاولى في الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الذي ذكرت (يولد جميع الناس احراراً و متساويين في الحقوق و الكرامة) و كما نصت المادة الثانية من نفس الاعلان على (لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الاعلان دونما تمييز من اي نوع لاسيما التمييز بين النوع و الجنس و اللون و العرق و اللغة و الدين ....).

كما نستطيع ان نعرفها نحن بانها (جميع الحقوق و الحريات الاساسية التي كفلها دستور دولة الامارات و و تشريعاتها و هي حقوق مكتسبة بقوة القانون للشخص دون تمييز بغض النظر عن جنسية الشخص او لونه او ديانته او عرقه او لغته) .

_ مصادر حقوق الانسان .

تستند حقوق الانسان الى ثلاثة انواع من المصادر و اولها هي المصدر الديني و الذي يتمثل بالشريعة الاسلامية ، حيث ارست الشريعة الاسلامية دعائم حقوق الانسان من حيث حماية كرامة الانسان و المساواة بين البشر و العدالة و التسامح .

و شمل القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة العديد من حقوق الانسان و اولها الحق في الحياة حيث قال الله تعالى (مِنْ أَجْل ذَلك كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إسرائيل أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نفساً بِغَيْرِ نَفْس أَوْ فَسَاد فِي الْأَرْض فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاس جميعاً) ، و ذكرت السنة النبوية العديد من الحقوق مثل المساواة و نبذ العنصرية حيث قال رسول الله (ﷺ):" «يَا أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلاَ لاَ فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلا لأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلا بِالتَّقْوَى، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، أَلا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»، (أخرجه البيهقي).

و ثاني مصادر حقوق الانسان هي المصادر الدولية مثل الاتفاقيات و المعاهدات و القرارات المتعلقة بحقوق الانسان الصادرة عن هيئة الامم المتحدة و منظماتها . و منها مصادر عالمية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان و القانون الدولي لحقوق الانسان و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

و منها مصادر اقليمية مثل والميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى تم تحديثه عام 2004 ودخل حيز النفاذ عام 2008. وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان.

و اما المصدر الثالث لحقوق الانسان هي المصادر الوطنية و المتمثلة بدستور دولة الامارات الذي نص على حقوق الانسان و حرياتهم و حرمة التعدي عليها ، و ايضاً التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان مثل قانون حماية الطفل (وديمة) و قانون مكافحة التمييز و الكراهية و قانون العمل

ماهي خصائص حقوق الإنسان الأساسية ؟

دائماً تكون حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة لأي تصرف و يعد هذا المبدأ بمثابة حجر الأساس في القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، وقد ظهر لأول مرةٍ في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان في عام 1948م؛ الذي وافقت جميع الدول على معاهدةٍ واحدة على الأقل من المعاهدات الرئيسيّة التي تتعلق بحقوق الإنسان الواردة فيه، كما وافقت

حوالي 80% من الدول على 4 معاهداتٍ أو أكثر، وتتميز حقوق الإنسان بأن لايمكن سحبها من الإنسان إلاّ في ظروفٍ معينة . مثال : تقييد حقِّ حرية الشخص نتيجة اكتشاف المحكمة القضائيّة بأنهم مذنبٌ وقد ارتكب جريمةً من نوعٍ ما.

الحقوق غير قابلة للتجزئة تُعدُّ جميع حقوق الإنسان غير قابلةً للتجزئة، سواءً كانت هذه الحقوق مدنيّةً أو سياسيّة . مثال : الحقِّ في المساواة أمام القانون، أو الحقّ في حرية التعبير، أو حقوقاً اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة؛ كالحقِّ في حرية في العمل، والتعليم، والضمان الاجتماعيّ، أو حقوقاً جماعيّة؛ كالحقِّ في تقرير المصير.

الحقوق متساويّة وغير تمييزيّة ينطبق هذا المبدأ على جميع الأشخاص والحريّات؛ فهو موجودٌ في كلِّ المعاهدات الرئيسيّة التي تتعلَّق بحقوق الإنسان، ويتلخَّص هذا المبدأ بأن جميع الناس يُولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق .

دور دولة الامارات بحماية حقوق الانسان :

تلتزم دولة الامارات بحماية حقوق الانسان و تعزيزها على أرض الوطن و خارجها حيث تعطي دولة الامارات حقوق الانسان أولوية قصوى وفقاً للمعايير الدولة لحقوق الانسان ،كما تقوم بإجراءات و سن تشريعات متجددة لهذه الحقوق وذلك لإحاطة جميع حقوق الانسان و حفظها كي تكرس مبادئ العدالة و المساواة و التسامح ، و على اثر ذلك قامت الدولة بسن التشريعات الخاصة بحقوق الانسان في تشريعاتها الداخلية و ذلك التزاماً منها بتضمين نصوص الاتفاقيات و المعاهدات التي وقعت عليها او صادقت عليها او كانت طرفاً فيها.

فمنذ تأسيس دولة الامارات ووضع دستورها حرصت الدولة على وضع العديد من الحقوق و الحريات الخاصة بالانسان وعلى رأس هذه الحقوق منع التعذيب و الاحتجاز التعسفي و الحق في التعليم و الاسكان و الصحة وذلك كله لانشاء مجتمع يسوده الوحدة و التسامح .

كما قامت دولة الامارات باصدار العديد من التشريعات الخاصة بحقوق الانسان مثل قانون الطفل (وديمة) و الذي ينص بصراحة على المحافظة على حقوق الطفل الاساسية مثل الحق في الحياة و التعليم و منع اي مظهر للاستغلال او العنف او سوء المعاملة .

كما اصدرت الدولة قانون مكافحة التمييز و الكراهية و ذلك لمواجهة اي حالة من التمييز او الكراهية او العنصرية و يقضي القانون بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها .

كما اصدرت مرسوم بقانون اتحادي بشأن الحماية من العنف الاسري.

و تقوم الدولة بالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان كل سنة و الذي يصادف في العاشر من شهر ديسمبر من كل عام و ذلك لتبيان نهج الدولة في مجال حقوق الانسان و كيفية تعزيزها مع افراد المجتمع .

تعطي دولة الامارات العربية المتحدة كل التركيز لتعزيز حماية حقوق الإنسان في أرض الوطن وفي جميع أنحاء العالم

يكون تركيز السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة على تحقيق مبادئ العدالة والمساواة ومراعاة كل مايخص حق الإنسان . كما أن عقد الدولة العزم على إبراز الفرق الايجابي العالمي عن طريق العمل على تنفيذ مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى الجانب المحلي ، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تضع احترام حقوق الإنسان من الأولوية القصوى وفقا لجميع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى انها دائما تقوم بالتحسين المستمر لممارساتها وجميع قوانينها وكل هذه الجوانب تستمد قوتها من التراث الثقافي لدولة الامارات العربية المتحدة وقيمها الدينية التي تركز على مبدئ التسامح والعدالة.

تعد دولة الامارات العربية المتحدة طرفا في معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية من ضمنها:

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري 1974

اتفاقية حقوق الطفل 1997

اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة 2010

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة 2004

اتفاقية مناهضة التعذيب من عقوبة قاسية وضرب 2012.

بالإضافة الى ان دولة الامارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

تسعى دائما دولة الامارات العربية المتحدة الى التميز في حقوق الانسان وحرصها الشديد على حق كل انسان يعيش في هذه الحياة.

تعد وزارة الداخلية إحدى وزارات الدولة المتميزة في مجال حقوق الانسان ، وتشير بأنها دائما على اطلاع المستجدات الوطنية والدولية في هذا الجانب ، وتزيد من ثقافة احترام حقوق الانسان لدى منتسبيها ،

وتشجع دائما على التعاون واستمرار العمل مع المؤسسات المعنية من أجل الوصول الى هدفها الاساسي وهو الحفاظ على مكتسبات الأمن والسلامة العامة وحماية الأرواح.

دور وزارة الداخلية و الاجهزة الشرطية في مجال حقوق الانسان :

و على الصعيد الخاص لوزارة الداخلية فيما يتعلق بحقوق الانسان حرصت الوزارة على احترام حقوق الانسان و جعلتها من صميم اعمالها حيث ان اول قيم من قيم استراتيجية الوزارة هي العدالة و ذلك لاهميتها ، فقد انشأت الوزارة ادارة حقوق الانسان و قامت القيادة العامة لشرطة دبي بإنشاء الادارة العامة لحقوق الانسان و ذلك لمتابعة جميع القضايا المتعلقة بحقوق الانسان ، حيث تقوم الوزارة و القيادات الشرطية المعنية بالعديد من المبادرات الدولية و الاقليمية و الوطنية في تعزيز حماية حقوق الانسان وذلك لجعل قيم هذه الحقوق ممارسة واقعية في وزارة الداخلية .

كما تقوم جميع القيادات و الاجهزة الشرطية في الدولة على متابعة سير هذه الحقوق و مدى التزامها باللوائح و الضوابط المتعلقة بحقوق الانسان من حيث قيامها باصدار تقارير سنوية في مجال تنفيذ الخطة العمل الوطنية في مجال حقوق الانسان بوزارة الداخلية .

كما تعتمد وزارة الداخلية على وضع خطط استراتيجية لتنفيذ برامج و مبادرات تتعلق بحقوق الانسان.

و تحرص وزارة الداخلية بتأهيل منتسبيها في مجال حقوق الانسان و ذلك حرصاً منها على الاهتمام بجميع مجالات حقوق الانسان لايجاد كوادر قادرة و مؤهلة بجميع القيادات الشرطية وفقاً للتشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية

و تقوم الجهات المعنية بحقوق الانسان في وزارة الداخلية و الاجهزة الشرطية بتقديم جميع الخدمات المتعلقة بحقوق الانسان و التي تحتاج الى المساندة و الدعم مثل كبار المواطنين و الاطفال و اصحاب الهمم و المحافظة على الروابط الاسرية التي تدعم المستوى الاجتماعي للاسر من خلال تقديم الدعم الاجتماعي و القانوني لهذه الفئات .

كما اولت الوزارة اهمية قصوى للعمالة الموجودة بالدولة من خلال توفير برامج للتعريف بحقوقهم و التواصل معهم و ذلك من خلال لغتهم الام كون ان الدولة تحتضن اكثر من 200 جنسية و ذلك حرصاً منها على بيان اهمية حقوق هذه الفئة و ذلك بتوجهيات من القيادة الرشيدة و الحكيمة .

و تقوم وزارة الداخلية بالتعاون مع الوزارات و الادرات و الاجهزة المتخصصة في مجال حقوق الانسان في الدولة و ذلك من خلال توقيع شراكات معها حرصاً منها على تبادل الخبرات و الخروج بأفضل الممارسات حول حقوق الانسان.

و كما ان الاجهزة الشرطية لها من القوانين و اللوائح التي تسمح لها ببسط يدها و ذلك لانفاذ القانون و جعل الامن و الأمان على رأس هرم استراتيجيتها فلابد من القائمين عليها مراعاة القانون في ذلك مثل الاجراءات القانونية المتبعة في القبض على الافراد او تفتيشهم او توقيفهم ، حيث ان هذه الاجهزة تكون في مواجهة الافراد بشكل مباشر سواء كانوا مشتكين او مشتكى عليهم او متهمين او شهود في بعض الجرائم و الشكاوى ، فهذه المواجهة تفرض على الاجهزة الشرطية احترام حقوق الافراد و حرياتهم .

و على ذلك كفل الدستور الاماراتي العديد من حقوق الانسان حتى لو كان متهماً و منها ما جاء في المادة 26 من الدستور: "الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حجزه إلا وفق أحكام القانون ، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة. "

و رسخت المادة 28 من الدستور ضمانة أساسية ومباشرة للمتهم أثناء المحاكمة تضمن مجموعة من الحقوق، حيث نصت على: "العقوبة شخصية والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة . ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم . وإيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً محظور ."

كما رسخت المادة 165 من قانون الاجراءات الجزائية الاماراتي ضمانة اساسية للشخص المتهم و ذلك بقولها :" يمثل المتهم امام المحكمة بدون قيود او اغلال."..

كل ذلك ايماناً من المشرع الاماراتي بأن للانسان حقوق يجب صونها و احترامها حتى و لو كان متهماً .

و على ذاك تعتبر الاجهزة الشرطية من اهم الآليات الوطنية التي يتوجب عليها احترام حقوق الإنسان .

حيث تنبه المجتمع الدولي بأهمية دور الشرطة في انفاذ و حماية حقوق الانسان حيث يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 169/34 الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 1979 المصدر والأساس لذلك من خلال إقراره مدونة قواعد وسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (الشرطة) .

و هذه المدونة لا تعتبر اتفاقية او معاهدة و لكنها تعتبر من الصكوك التي تتضمن توجيهات للحكومة بشأن حقوق الانسان و تتضمن ايضاً المبادئ التي تحكم عمل الشرطة في مجال هذه الحقوق .

و من بين اهم ما جاء في هذا المدونة :

على الجميع انفاذ القانون في جميع الاوقات . و ذلك حماية للمجتمع و الاشخاص من الاعمال غير القانونية .

على جميع الموظفين (الاجهزة الشرطية) احترام الكرامة الانسانية و صونها و المحافظة على حقوق الانسان المحمية بالقوانين الدولية و الوطنية .

على جميع الموظفين عدم القيام باي عمل من اعمال التعذيب او القسوة على الاشخاص.

على جميع الموظفين مراعاة الحالة الصحية للمتهمين او المقبوض عليهم من خلال توفير رعاية صحية لهم.

يتعين على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة من خلال اصدار تشريعات تهدف الى حماية حقوق الانسان اثناء قيام الاجهزة الشرطية بعملها . .

وعلى وجه العموم يلتزم المشرع الاماراتي للاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الانسان و منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/173 الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1988 بشأن المبادئ الخاصة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لاي شكل من اشكال الاحتجاز و السجن على وجه الخصوص.

الخاتمة

تعتبر دولة الامارات من الدول المتقدمة في مجال حقوق الانسان و ذلك من خلال احترامها في بداية الامر لحقوق الانسان و من ثم لتطبيقها الواقعي لهذه الحقوق من خلال ارساء نصوص قانونية في دستورها و قوانينها الداخلية لحماية هذه الحقوق ، و تحرص وزارة الداخلية و الاجهزة الشرطية جاهدة على تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الانسان و متابعة و تنفيذ الخطط المتعلقة بها ، و تحرص الدولة من خلال وزارة الداخلية على الاسترشاد بالمبادئ و التوصيات الخاصة الصادرة عن المنظمات و الوكالات المتخصصة بحقوق الانسان ، كما تلتزم وزارة الداخلية على نشر و تنمية الوعي بأسس و مبادئ احترام حقوق الانسان و صون حرياته الاساسية و حقوق و كرامة الانسان المستمدة من قيم و تعاليم ديننا الحنيف و الارتقاء بالعمل الشرطي وصولاً لأفضل الممارسات الإنسانية في التعامل مع أفراد المجتمع دون تمييز بين فئاته . ولا شك ان كل ما يتضمنه الدستور و القوانين الوطنية الإماراتية من مبادئ تستهدف حماية حقوق الانسان ستصبح عديمة الجدوى اذا شاب هذه النصوص أي تعسف و اهدار لحقوق الانسان.

النتـائج

و قد خلص البحث الى عدة نتائج منها :

١ (تعتبر دولة الامارات من افضل الدول في مجال احترامها لحقوق الانسان و تطبيقها على ارض الواقع و ذلك باحتلالها المركز الاول عالمياً في مؤشر السعادة العالمية و المركز الاول شرق اوسطياً في مؤشر سيادة القانون .

٢ (تستمد دولة الامارات مصادرها فيما يتعلق بحقوق الانسان من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف و الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

٣ (تحرص وزارة الداخلية على متابعة نهج الدولة فيما يتعلق بحقوق الانسان من خلال اجهزتها الشرطية .

٤ (تقوم وزارة الداخلية باصدار تقارير حول حقوق الانسان من خلال الإدارات المعنية .

٥ (تحرص وزارة الداخلية بتعزيز شراكتها مع الجهات المعنية بحقوق الانسان للخروج بأفضل الممارسات و تبادل الخبرات في نطاق حقوق الانسان .

٦ (تلتزم وزارة الداخلية باحترام بجميع الحقوق الاساسية للناس من خلال عملها كجهة لضبط الامن كالقبض على الاشخاص و تفتيشهم و غيرها من السلطة الممنوحة لها و ذلك كله حسب القوانين دون الخروج عنها.

التوصيات

(1نوصي القيادات الشرطية في وزارة الداخلية التي لم تفعّل و لم تنشأ ادارة خاصة بحقوق الانسان بتفعيلها و إنشاءها و ذلك لاهميتها و تعزيز الشراكة و تبادل الخبرات مع الادارات الشرطية الاخرى في الوزارة .

(2نوصي الوزارة بأهمية متابعة نشر الوعي بين كافة منتسبي الوزارة فيما يتعلق بحقوق الانسان من خلال الاكثار من الدورات و المبادرات و الورش المتعلقة بذلك .

(3نوصي الوزارة بتأهيل المتخصصين في مجال حقوق الانسان وذلك بزيارة الجهات المعنية بحقوق الانسان مثل المفوضية السامية لحقوق الانسان و المقر الدائم لدول مجلس التعاون و حضور المحاضرات الخاصة بحقوق الانسان للإطلاع على الجهود المبذولة في اطار العمل الإنساني .

(4وضع خريطة لتوصيات و نتائج البحوث المتخصصة من منتسبي الوزارة و ذلك لتيسيير الوصول اليها و متابعة العمل بها للارتقاء بأفضل الممارسات في مجال حقوق الانسان و رصد تنفيذها .

(5مضاعفة الشراكة مع الجهات المعنية مثل الاعلام و اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لما لها من فاعلية كبيرة و فائدة مضاعفة من خلال تبادل المعلومات فيما بينها مما يؤدي الى الاستفادة القصوى من هذه الشراكات .

6)الاستفادة من وسائل تقنية المعلومات الحالية و برامج التواصل الاجتماعي من خلال التعاون مع كافة شرائح المجتمع و سماع مقترحاتهم عبر هذه التطبيقات و المنصات كون المجتمع شريك اساسي في مجال حقوق الانسان.

7)تمكين اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان من مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الاعضاء بصورة دورية وعن كثب ، واستحداث آلية للاستعراض الدوري الشامل وإيجاد نظام للإجراءات الخاصة اضافة الى تلقي الشكاوى والنداءات العاجلة.

References

Al-Quran.

Al-Rashīdī, A. (2005). *Ḥuqūq al-Insān Naḥwa Madkhal ilā Wa'y Thaqāfī.* al-Hay'ah al-'Āmmah li Quṣūr al-Thaqāfah.

Al-Tarāwinah, M. (2018). *al-Shurṭah wa Ḥuqūq al-Insān.* Munazzamat al-'Afw al-Duwaliyyah, al-Maktab al-Iqlīmī lil-Sharq al-Awsaṭ wa Shamal Afrīqīyā.

Al-Zāyid, Z. 'A. (2012). *Ḥuqūq al-Insān fī al-Islām wa al-Mawāthīq al-Duwaliyyah wa al-Dustūr al-'Arabiyyah bi al-Ishārah ilā Dustūr Dawlat al-Imārāt al-'Arabiyyah al-Muttaḥidah.* Maktabah al-Jāmi'ah al-Shāriqah.

Ḥūr, 'A. (n.d.). *Ḥuqūq al-Insān fī al-Sharākah al-Awrūmutaūsaṭiyyah.* Markaz al-Imārāt lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-Istrātījiyyah.

Jamīlah, N. (2017). *Ḥuqūq al-Ṭifl fī al-Qānūn al-Duwalī.* Dār al-Nahḍah al-'Ilmiyyah al-Imārāt.

Jarīdat al-Ittiḥād. (2015, August 20). *Inna Akramakum 'inda Allāh Atqākum.*

Manāl, M. M. (2018). *Jarā'im al-Karāhiyyah: Dirāsah Taḥlīliyyah Mawḍū'iyyah. Majallat Jāmi'at al-Shāriqah lil-'Ulūm al-Qānūniyyah, 15*(1).

Ministry of Interior, UAE. (n.d.). Retrieved from moi.gov.ae.

Mufawwaḍiyyat al-Umam al-Muttaḥidah al-Sāmiya li Ḥuqūq al-Insān. (n.d.). *Dalīl al-Ḥuqūq al-Iqtiṣādiyyah wa al-Ijtimā'iyyah wa al-Thaqāfiyyah.*

Mufawwaḍiyyat al-Umam al-Muttaḥidah al-Sāmiya li Ḥuqūq al-Insān. (n.d.). *Dalīl Mutāba'ah Tawṣiyāt al-Umam al-Muttaḥidah li Ḥuqūq al-Insān.*

Randā, 'A. (2021). *Baḥth 'an Ḥuqūq al-Insān.* Retrieved from www.mqaall.com.

UAE Government. (1971). *Constitution of the United Arab Emirates.* Ministry of Justice, UAE.

UAE Government. (1992). *Penal Code of the United Arab Emirates.* Ministry of Justice, UAE.

UAE Government. (2015). *Anti-Discrimination and Hatred Law.* Ministry of Justice, UAE.

UAE Government. (2016). *Wadīmah Law: Child Protection Law.* Ministry of Justice, UAE.

United Nations. (1948). *Universal Declaration of Human Rights.* Retrieved from https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

United Nations. (1966). *International Covenant on Civil and Political Rights.* Retrieved from https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

Zāyid, M. (n.d.). *Ḥuqūq al-Insān wa al-Taṭawwur al-Mujtamā'ī fī al-Duwal al-'Arabiyyah.* al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah li al-Kitāb.